

سياسة أمريكا الخارجية والقوى المشاركة في صنعها

3. الرئيس والسلطة التنفيذية

د. محمد عبد العزيز ربيع

ينص الدستور الأمريكي على اعتبار الرئيس القائد العام للقوات المسلحة، والجهة المخولة بتعيين سفراء أمريكا في الخارج، ورئيس السلطة التنفيذية التي تقوم بتصريف شؤون البلاد، والمسؤول عن إدارة العلاقات مع الدول الأجنبية، بما في ذلك عقد المعاهدات وترتيب الاتفاقات الدولية. لذلك قال الرئيس جون كنيدي في معرض تعليقه على دور الرئيس وصلاحياته: إن منصب الرئاسة يمثل المركز الحيوي في نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لاتساع مجال السلطات التي منحها الدستور للرئيس، فإن مقر الرئاسة في البيت الأبيض استطاع، ومن خلال إدارة الأزمات الكثيرة، تعزيز دوره في صنع وتنفيذ سياسة أمريكا الخارجية.

ومع تقدم وسائل الاتصال الجماهيرية، وبسبب كون منصب الرئاسة أكثر المناصب الحكومية أهمية وجاذبية، فإن البيت الأبيض أصبح محط أنظار وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية، كما أصبحت أقوال وأفعال وتحركات الرئيس من أهم مصادر الأخبار والتكهنات وأحيانا الإشاعات داخل أمريكا وخارجها. وبسبب اهتمام الإعلام والرأي العام الزائد بكل ما يصدر عن البيت الأبيض من تصريحات ومعلومات، فإن الرئيس اتجه دوما لتوظيف ذلك الاهتمام لتعزيز مكانته القيادية، وكسب الدعم الشعبي لسياساته، وإثارة تعاطف الجماهير مع وجهة نظره، خاصة حين يحتدم الخلاف بينه وبين الكونجرس. وتشير الوقائع التاريخية إلى نجاح الرئيس في استغلال الفرص المتاحة لتأكيد دوره في الحياة السياسية، وإقناع الشعب بأنه الجهة المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية والمؤهلة لإدارة العلاقات الدولية.

إن دخول أمريكا في الحرب العالمية الأولى والثانية كان قد فرض عليها الخروج من عزلتها الدولية، والقيام بدور فاعل وقيادي على الساحة الخارجية، خاصة بعد تراجع قدرات القوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية كبريطانيا وفرنسا، وتبلور الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى منافسة وذات أطماع توسعية. ولقد استوجب هذا التطور قيام أمريكا برسم سياسة خارجية وأمنية نشطة استهدفت احتواء نفوذ الاتحاد السوفييتي كقوة عسكرية، ومواجهة التحديات العقائدية التي حملتها الفكرة الاشتراكية. ومما اشتملت عليه تلك السياسة إقامة حلف الناتو كقوة ردع عسكرية ودرع لحماية

الحلفاء الغربيين في أوروبا واليابان من الأخطار السوفيتية، واعتماد الأموال اللازمة لإعادة بناء اقتصاديات الدول الحليفة التي دمرتها الحرب، بما في ذلك اقتصاديات اليابان وألمانيا، وبناء العديد من القواعد العسكرية في الكثير من الدول الحليفة والعميلة، وتوقيع عدة معاهدات دفاع مشترك مع دول أجنبية، وبدء برنامج واسع للمعونات الاقتصادية.

إلى جانب ذلك، قامت أمريكا بالمشاركة في تأسيس هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها، وإقامة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ووضع أسس التعامل التجاري بين مختلف دول العالم. وبسبب تولي أمريكا قيادة المعسكر الغربي، ونتيجة لأنها كانت تملك أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم، فإنها قامت بتسخير النظام الدولي الجديد لخدمة مصالحها الوطنية بوجه خاص، والنظام الرأسمالي بوجه عام. وحيث أن إسهامات أمريكا جاءت بمبادرات من الرئيس والجهاز الحكومي الذي يخضع لتوجيهاته ويأتمر بأوامره، فإن حصيلة الجهد الأمريكي أدى إلى تكريس دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية وتعزيز منصب الرئاسة الأمريكية على الساحة الداخلية والدولية. ومع بداية عقد الستينات من القرن الماضي أصبحت شخصيته الرئيس وفلسفته السياسية مرآة تعكس توجهات أمريكا السياسية وصورتها الدولية، كما أصبحت قرارات الرئيس ومواقفه تجسد مدى مصداقية أمريكا على الساحة الدولية.

بينما كان الرئيس الأمريكي، وحتى منتصف القرن الماضي، يعتمد اعتمادا كبيرا ومباشرا على وزير خارجيته في إدارة السياسة الخارجية، أصبح اليوم يعتمد على أكثر من خمسين جهازا حكوميا للحصول على المعلومات المطلوبة والخبرة المتراكمة لرسم سياسة أمريكا الخارجية وتحديد مواقفها من مختلف القضايا الدولية. إذ أن تعدد القضايا وتشابكها واتجاهها إلى التعقيد، وتغير بعضها بين الحين والآخر، وكثرة المفاجآت غير المحسوبة، جعل من شبه المستحيل قيام أي شخص بإدارة السياسة الخارجية بمفرده، وحتم بالتالي إشراك العديد من الأجهزة والكثير من الخبراء في المداولات التي تسبق رسم السياسات وتحديد المواقف. وعلى العموم، يعتمد الرئيس الأمريكي اليوم على أربعة أجهزة رئيسية في رسم وتنفيذ سياسة بلاده الخارجية، وفي مواجهة الطوارئ التي تثيرها التغيرات المفاجئة على الساحة الدولية. أما تلك الأجهزة فهي وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي، وأجهزة المخابرات، وفي مقدمتها وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي آيه).

وعلى الرغم من أن الرئيس يتمتع بسلطات واسعة وصلاحيات غير منقوصة لرسم سياسة أمريكا الخارجية، وأنه الشخصية الأكثر قدرة على الحصول على المعلومات العلنية والسرية والخبرات المتوفرة لدى كافة الأجهزة الحكومية لتحديد المواقف المناسبة والسياسات الواقعية تجاه التطورات الدولية، إلا أن الكونجرس ووسائل الإعلام والرأي العام وأصحاب المصالح الخاصة قلما

تركوا له حرية اتخاذ القرارات دون تدخل مباشر أو غير مباشر. وهذا جعل عملية رسم وتنفيذ سياسة أمريكا الخارجية تقوم على العلم والفن والخبرة والمبادرة الفردية، وفوق ذلك كله، القدرة على التوصل لحلول وسط دون التفريط بالأهداف الرئيسية. وحيث أن كافة القضايا التي تتعامل معها السياسة الخارجية تؤثر وقد تتأثر بالأوضاع الداخلية، وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية، وقضايا التجارة الدولية، والميزانية الحكومية، ومشاكل الطاقة، وقيمة العملة الأمريكية في مقابل العملات الرئيسية، وحقوق الإنسان، والاستعدادات العسكرية، وقضايا الأمن والاستقرار الدولي، وانتشار التكنولوجيا النووية، والإرهاب، والاحتباس الحراري، وغيرها من قضايا، فإن منصب الرئاسة يعتبر الجهة الأكثر قدرة على الإلمام بتلك القضايا جميعا واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. ولذلك فإن الرئيس الأمريكي، بحكم موقعه السياسي وسلطاته الدستورية والأجهزة التابعة له أصبح المسؤول الأول والمهندس الرئيس لسياسة أمريكا الخارجية.

لنشر يوم الثلاثاء 2007-5-29

د. محمد عبد العزيز ربيع professorrabie@yahoo.com

Website: yazour.com